مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

أثر التعليم العالي للعمالة على معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2002-2010)

الدكتور وليد عامر*
الدكتور أيمن العشعوش**
نورا منصورة ***

(تاريخ الإيداع 16 / 4 / 2014. قُبِل للنشر في 5 / 6 / 2014)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر العمالة ذات التحصيل الجامعي فأكثر في معدل مشاركة كل من الذكور والإناث في النشاط الاقتصادي. وذلك من خلال تحليل واقع القوة العاملة بحسب النوع، وتحديداً قوة العمل الحاصلة على شهادات عالية، ومن خلال تحديد حجم الفجوة الجندرية لمعدل المشاركة. مما يمكّن من دراسة الأثر المتوقع للمستوى التعليمي لقوة العمل من حملة الشهادة الجامعية فأكثر على معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي، باستخدام الانحدار البسيط،الأمر الذي يساهم في تقديم صورة تساعد صانعي السياسات المتعلقة بالتعليم وسوق العمل. حيث أظهرت الدراسة الحالية انخفاضاً في نسبة مساهمة كل من الذكور والإناث في النشاط الاقتصادي رغم نمو العمالة من حملة الشهادة جامعية فأكثر.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج، أهمها :

- يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للإناث سلباً على معدل مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.
- يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للذكور سلباً على معدل مشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: معدل المشاركة في قوة العمل، المشتغلون من حملة الشهادات الجامعية ، الفجوة الجندرية.

*أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– تشرين– سورية.
** أستاذ مساعد – قسم الإحصاء و البرمجة– كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية.
***طالبة دراسات عليا(دكتوراه) – قسم الاقتصاد والتخطيط – اختصاص تخطيط قوى عاملة – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (3) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (3) 2014

Impact of Higher Education on The Labour Force Participation Rate During The Period 2002-2010

Dr. Walid Amer*
Dr. Ayman Achouch**
Noura Mansoura***

(Received 16 / 4 / 2014. Accepted 5 / 6 / 2014)

□ ABSTRACT □

The purpose of this research is to study the effect of higher education employment on labour participation rate. This is done by analyzing the reality of the labour force, especially the reality of employment of people with university degrees as well as by defining the participation rate by gender in order to illustrate the gender gap. It also determines the impact of higher education on the labour force participation rate, using simple regression. Doing these two things helps in putting future economic policies.

The study shows that there is a decrease in the whole labour participation rate during the period of study despite the rise of higher education employment. Using a descriptive analytical and statistical method, the research comes up with some important results:

• Higher education negatively affects the rate of female participation in economic activities.

• Higher education negatively affects the rate of male participation in economic activities.

Key Words: Labour Force Participation Rate, Higher Education Employment, Gender Gap.

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

**Associate Professor, Department of Statistic and Programming, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

***Postgraduate Student (Ph. D.), Department of Economic Planning, Labo, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

مقدمة:

ظهر اقتصاد التعليم كأحد فروع الاقتصاد نظراً للتأثير الكبير للمستوى التعليمي على الإنتاج من جهة وبالتالي على مردود إنتاجية الفرد من جهة أخرى. فكان هذا العلم متجهاً لدراسة العائد من الاستثمار في التعليم والتكاليف المتوقعة منه، في سبيل تحقيق مستوى عال من تخطيط القوى العاملة الملائمة لحاجات المجتمع والاقتصاد الوطني.

حيث أن ارتفاع المستوى التعليمي في مجتمع ما من شأنه أن يساهم في رفع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تحسين مدخلات الإنتاج (رأس المال البشري). وبالتالي فإن تحقيق مستويات مرتفعة من التعليم جامعي فأكثر،من شأنه أن يؤثر على سوق العمل بشكل كبير من خلال زيادة المشاركة في النشاط الاقتصادي، كون ذلك سيؤثر إيجابياً على نوعية العمالة لكل من الذكور والإناث وفقاً لمستواها التعليمي.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من دراسة تطور معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في سورية كونه يقدم صورة واضحة عن أداء سوق العمل السورية وذلك في الفترة الممتدة من 2002 إلى 2010 من خلال رصد واقع هذا المعدل بالنسبة لكل من الذكور والإناث من حملة الشهادة الجامعية فأكثر.

كما تأتي أهمية البحث العملية من كونه يقدم نموذجين رياضيين، يفسر الأول علاقة معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي مع نسبة الإناث الجامعيات فأكثر، ويفسر النموذج الثاني معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي مع نسبة الإناث الجامعيات فأكثر. مما يعطي مؤشرلواضعي سياسات التشغيل لتفعيل دور قوة العمل من حملة الشهادات الجامعية فأكثر في النشاط الاقتصادي وبالتالي دفع عملية التنمية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير التعليم الجامعي فأكثر كأحد مستويات التعليم على معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، وذلك وفقاً لاتجاه تغيرها خلال الفترة المدروسة تبعاً للنوع الاجتماعي، مبيناً إن كان هذا الأثر إيجابياً أم لا لكل من الذكور والإناث.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بعدم المواءمة بين مخرجات التعليم الجامعي فأكثر ومعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي عند كل من الذكور والإناث. فقد يشكل ضغطاً على سوق العمل،وتوسيع الفجوة ما بين العرض والطلب على العمل مع تزايد أعداد خريجي الجامعات ذكورا وإناثاً، يمكن طرح السؤال التالي: هل ساهم التعليم العالي في سورية برفع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي؟

فرضيات البحث:

- يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للإناث على المعدل الإجمالي لمشاركتهن في النشاط الاقتصادي.
- يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للذكور على المعدل الإجمالي لمشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

منهجية البحث:

تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال عرض حجم القوة العاملة في سورية وفقاً للنوع الاجتماعي، وحجمها حسب المستوى التعليمي جامعي فأكثر، وقد تم التحقق من صحة فرضيات البحث من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- النسب المئوية
- معدلات النمو
- الانحدار البسيط

حدود البحث:

تتوضع حدود البحث كما يلي:

الحدود المكانية: القوة العاملة في سورية.

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من 2002-2010.

النتائج والمناقشة:

1. تاريخ اقتصاديات التعليم:

برز الاهتمام بالعلاقة بين مستوى تعليم القوة العاملة وإنتاجياتها في مطلع القرن العشرين، وظهر ذلك واضحاً في دراسات الاقتصادي الفرنسي جان فوراستيه Jean Fourastie، والاقتصادي السوفيتي سترومیلن Strumilin. وبعد الثورة الصناعية الثانية، في خمسينيات القرن الماضي، ازداد الاهتمام بإعداد القوة العاملة في المؤسسات التعليمية، إذ عدّ ذلك استثماراً جيداً ومربحاً، موفراً للقطاعات الاقتصادية حاجاتها من القوة العاملة مما يمكّنها من تطوير إنتاجها وزيادته.

استمر الاهتمام باقتصاديات التربية والتعليم، وظهر ذلك واضحاً في الستينيات من القرن العشرين، وذلك على يدّ عدد كبير من الاقتصاديين في أوروبة والولايات المتحدة الأمريكية، مما مهّد لظهور فرع جديد يضاف للعلوم الاقتصادية. إذ تناول هذا الفرع دراسة العلاقة بين تكاليف التعليم والإنفاق عليه من جهة، والمردود المتوقع منه من جهة ثانية، وذلك على مستوى الدخل القومي ككل بشكل عام، ومستوى الفرد المتلقي للتعليم بشكل خاص.

ولعل أبرز من بحث في الاستثمار في رأس المال البشري شولتز[1]، حيث أظهر أن الوظائف الرئيسة الخمس للتعليم هي: تزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التي يحتاج إليها الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرة الأفراد على التكيف مع شروط العمل، وكشف مواهب الأفراد وتنميتها، والإعداد لمهنة التدريس، والقيام بالبحوث العلمية، ويضيف أن لهذه الوظائف قيمة اقتصادية كبيرة.

فقد حاولت نظرية الاستثمار في رأس المال البشري الاهتمام بالقوى العاملة باعتبارها من أهم العناصر المكونة للإنتاج. فقدركز شولتز في تحليلاته على العلاقة بين التعليم وذلك من خلال دراسة لوضع المجتمعات الرأسمالية الغربية واهتمامها بالمؤسسات التعليمية كالمدارس والجامعات وتخريجها للكوادر المؤهلة للدخول في العمليات الإنتاجية[2].

وتعرّف اقتصاديات التعليم بأنها:" العلم الذي يبحث في أمثل الطرق لاستخدام الموارد العلمية مالياً، بشرياً، تكنولوجياً وزمنياً من أجل تكوين البشر بالتعليم والتدريب، عقلاً وعلماً ومهارة وخلقاً وذوقاً ووجداناً وصحة وعلاقة في المجتمعات التي يعيشون فيها حاضراً أو مستقبلاً، من أجل أفضل توزيع ممكن لهذا التكوين" [3]

فالعلاقة بين التعليم والاقتصاد ذات صلة وطيدة، إذ يسهم التعليم بشكل مباشر في التنمية من خلال ما يقدّمه من قوى بشرية متعلمة ذات معارف علمية من جهة، ويوفر الاقتصاد للتعليم الموارد المختلفة التي يحتاجها من جهة ثانية. وبالرغم من تلك العلاقة، وبالرغم من الاهتمام باقتصاديات التعليم، تعددت الآراء ووجهات النظر التي تربط بين التعليم وسوق العمل، بين مؤيد لأهميتها وتأثيرها، ومعارض لها.

2. النظريات المفسرة للعلاقة بين التعليم وسوق العمل:

تعدّ القوى البشرية ذات التحصيل العلمي رأس مال ذا أهمية إنتاجية شأنها شأن رأس المال المادي المستخدم في عملية الإنتاج، حيث تأكد الدراسات المتعلقة برأس المال البشري أنه مساهم أساسي في النمو الاقتصادي. وتتحدد العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل انطلاقاً من النظريات الاقتصادية، وتحديداً نظرية اقتصاد العمل، بما تتضمنه من نظريات تتعلق برأس المال البشري وعلاقتها بالنظريات الاقتصادية الأخرى، مكوّنةً أساساً للعلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل. فنظرية رأس المال البشري أُتخذت أساساً في أعمال الاقتصادي دينسن (1962)، الذي قام بتحليل معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية واستخلص أن ارتفاع كمية العمل والوسائل الداخلة في عملية الإنتاج لا تشكل سوى نصف معدلات النمو المتحققة إذ يعتبر شولتز أن التعليم هو الذي يساعد في الاندماج في سوق العمل [4]. وبالرغم من ذلك كان هناك من رفض القول بأن التعليم هو من يحدث النمو الاقتصادي، كما جاء في نظرية (Bils&Klenow 1998).

كما وتختلف وجهات النظر حول تأثير التعليم وفقاً لتأثيرها على كل من الذكور والإناث، ووفقاً للمستوى العلمي المحصّل. فقد بيّن (Pscharopoulos 1994) أن العائد من تعليم المرأة ذو تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي [5]. بينما أشار (Barro& Lee 1994)إلى عدم وجود تأثير مهم لتعليم الإناث على النمو الاقتصادي، وذهبا إلى أبعد من ذلك بالقول أن مستوى التعليم الثانوي للإناث يتدخل بشكل سلبي في معدلات النمو الاقتصادي، بينما يرتبط مستوى التحصيل العلمي للذكور وفقاً للمستويين الثانوي والعالي ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي [6]. حيث فسرا الأثر الإيجابي لتعليم الذكور على النمو الاقتصادي، بأن العمال ذوي التعليم الأعلى يكمّلون استخدام التقانات الجديدة، ويؤدون دوراً مهماً في نشر التقانات، الأمر الذي يشكل عنصراً رئيساً في عملية التنمية. ولا يلعب التعليم الابتدائي دوراً معنوياً في النمو وفقاً لدراسة (Barro& Lee 1994) بالنسبة لكل من الذكور والإناث، إلاّ أنه مطلب لا بدّ منه للعبور على السلم التعليمي إلى المراحل الأعلى ذات المردود التنموي[7].

إلّا أن دراسة (Barro& Lee 1994) بيّنت أن تعليم الإناث في المستوى الابتدائي يحفز النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على معدلات الخصوبة لدى السكان، وهو أمر يعتبره العديد من الاقتصاديين والديموغرافيين عنصراً مهماً في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية على السواء.

وقد واجهت دراسة (Barro& Lee 1994) الكثير من الانتقادات، لاسيما أن تلك الانتقادات جاءت وفق أبحاث تثبت العلاقة بين تعليم الإناث والنمو الاقتصادي.

فقد أثبتت دراسة (Lorgelly,Owen,Knowles,2002) وجود علاقة بين الفجوة الجندرية للتعليم والتطور الاقتصادي في الأجل الطويل، فزيادة الفترة الدراسية للإناث من شأنه أن يؤدي إلى مستويات أعلى من إنتاجية

العمل[8]. حيث فسروا اختلافهم عن (Barro& Lee 1994) بأن تشغيل المرأة المتعلمة لم يصل بعد في معظم الدول إلى الدرجة التي يظهر أثر تعليمها على التنمية. وفي دراسة لـ (Esteve –Volart 2000) تتضمن إعادة صياغة لنموذج Barro&Lee حيث وجدت نتائج مخالفة لهما ، فكانت نتائجهما داعمة لفرضية أن التمييز حسب النوع الاجتماعي(الذكور ولإناث) للتعليم يؤثر على النمو الاقتصادي[9].

أي أن عدم المساواة الجندرية في التعليم تؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ففي البلدان المتطورة كان معامل الارتباط بين النمو الاقتصادي والتحصيل الثانوي للإناث إيجابياً، وغير ذو أهمية للذكور. وهذا يعني أن التعليم الثانوي للإناث يحقّق بيئة أفضل للنمو الاقتصادي في البلدان المتوسطة الدخل، لذلك المجتمعات التي أداؤها لا يسعى لاستثمار إناثها، سيكون نموها بطيئا ودخلها منخفضاً[10]. إن العرض السابق، بين أن أغلب الدراسات تشير لتأثير التعليم على النمو الاقتصادي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مدى فعالية نظام التعليم لا ترتبط بحجم مخرجاته أو هياكل المنشآت المجهزة له، بقدر ما تقاس بمدى قدرته على تزويد سوق العمل بأيد عاملة مؤهلة وفق متطلبات السوق. وهذا ما دفع بهذا البحث للتركيز على تأثير مستوى التعليم العالي للعمالة على المشاركة في النشاط الاقتصادي، في ضوء سرعة نمو هيكل التعليم العالي وتخريجه لأعداد تزيد عن الطلب غالباً، على ضوء فرص العمل الموجودة. وبالتالي لابدّ من تحديد واقع مساهمة كل من الذكور والإناث في النشاط الاقتصادي في سوق العمل السورية، لتكون منطلقاً في دراسة تأثير التعليم وتحديدا التعليم العالي على كل من مساهمتهما في النشاط الاقتصادي.

3. معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي خلال الفترة 2002-2010 في سوق العمل السورية:

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات العالمية لتحليل سوق العمل في أي بلد، حيث يمثل: "نسبة سكان البلد في سن العمل المستخدمين بشكل نشط في سوق العمل، سواء بكونهم موظفين أو كونهم باحثين عن عمل، فهو يقدم دلالة على الحجم النسبي لعرض العمالة المتوفرة والمستخدمة في إنتاج السلع والخدمات"[11].

حيث تظهر أهمية هذا المؤشر كونه يعكس سلوك مختلف فئات القوة العاملة في سوق العمل، لاسيما أن هذا المؤشر مرتبط بحالة سوق الوظائف، فهو المتغير الذي يؤثر في قرارات الأفراد في المشاركة في قوة العمل. فخلال فترات النمو الاقتصادي ترتفع معدلات المشاركة في قوة العمل، لزيادة الطلب على العمالة. أما خلال فترات الانكماش يلاحظ انخفاض في التوظيف، وانخفاض في الطلب على العمالة وبالتالي تنخفض المشاركة في قوة العمل[12].

ويأخذ هذا المؤشر شكلين أساسيين :

معدل المشاركة في قوة العمل الخام: مجموع قوة العمل مقسوماً على مجموع السكان.

معدل المشاركة في قوة العمل المنقح: مجموع قوة العمل مقسوماً على مجموع السكان في سن العمل.وبتطبيق هذا المؤشر على سوق العمل السوري ووفقاً للنوع الاجتماعي كان الجدول التالي:

الجدول رقم (1): معدل المشاركة الخام والمنقح في النشاط الاقتصادي للأعوام 2002-2010:

العام	إجمالي عدد السكان	عدد السكان في سن العمل	إجمالي قوة العمل	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي الخام	معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي المنقح
2002	17130000	10398083	5459565	31.9	52.5
2003	17550000	10365926	5091982	29	49.1
2004	17980000	10858549	4947562	27.5	45.6

44.9	28	5106359	11373147	18269000	2005
45.8	28.3	5292188	11562145	18717000	2006
44.9	28.2	5400740	12028771	19172000	2007
44.1	27.7	5442395	12350522	19644000	2008
43	27	5442182	12653649	20125000	2009
42.7	26.8	5530801	12952724	20619000	2010

المصدر: مسوح قوى العمل للأعوام المذكورة–في سورية والمجموعة الإحصائية للأعوام اللاحقة، معدلا المشاركة حسبا من قبل الباحثة

من خلال الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- أن معدل نمو إجمالي السكان 2.08%*خلال الفترة المدروسة، وأن معدل نمو السكان في سن العمل بلغ 2.5%، بينما معدل نمو إجمالي قوة العمل 0.14% خلال نفس الفترة. ومن خلال المقارنة بين معدلات النمو السابقة يظهر خلل واضح في استيعاب سوق العمل لتزايد حجم السكان في سن العمل. وهذا ما يظهر في انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي الإجمالي بشكليه المنقح، والخام.
- تناقص معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي الخام من 31.9% عام 2002، حتى بلغ 26.8% عام 2010. ويعود ذلك لنمو قوة العمل بمعدل أقل بكثير من نمو إجمالي عدد السكان. وهذا ما يقدم مؤشراً على انخفاض النسبة المنتجة في هذه الفترة، وازدياد نسبة الإعالة. فكلما كانت نسبة قوة العمل إلى إجمالي السكان منخفضة، كلما دلَ ذلك على ارتفاع معدل الإعالة وزيادة أعباء الفئة العاملة.[13]
- انخفض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي المنقح من 52.5 % عام 2002 إلى 42.7% في عام 2010 أي بتغير سلبي.

إذ ازدادت قوة العمل بمعدل أقل من معدل الزيادة في عدد السكان في سن العمل، مما أدى إلى تناقص معدل المشاركة في قوة العمل المنقح.وبما أن العوامل المؤثرة في هذا المعدل تتعلق بفرص العمل والهيكل السكاني ومستوى التعليم وكذلك مستوى التطور الاقتصادي، فهذا يبين أن هناك ازدياد في النمو السكاني لا يتناسب مع فرص العمل المتاحة، والتغير في معدل قوة العمل. وهذا ما يوضح انخفاض معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل إجمالي. فكيف كان تأثير ذلك وفقاً للنوع الاجتماعي؟

4. المشاركة في النشاط الاقتصادي حسب النوع الاجتماعي:

إن تحديد معدلات المشاركة حسب النوع الاجتماعي يتطلب عرضاً لواقع السكان الإجمالي وللسكان في سن العمل لكل من الذكور والإناث، وكذلك حجم القوة العاملة لكل منهما. فيقدم الجدول واقعهما كما يلي:

*الوسط الهندسي لمعدلات النمو خلال الفترة 2002–2010

الجدول (2): توزع السكان وقوة العمل وفق النوع الاجتماعي للفترة 2002-2010:

العام	عدد السكان الذكور	عدد السكان الإناث	الذكور في سن العمل	الإناث في سن العمل	قوة العمل الذكور	قوة العمل المؤنثة
2002	8763000	8367000	5356614	5041469	4289185	1170380
2003	8979000	8571000	5255322	5110604	4047721	978251
2004	9199000	8781000	5543243	5315306	4141831	805731
2005	9340000	8929000	5933468	5439679	4317967	788392
2006	9563000	9154000	6025225	5536920	4465407	826781
2007	9798000	9374000	6151101	5877670	4553706	847073
2008	10042000	9602000	6320868	6029654	4555256	887139
2009	10287000	9838000	6465420	6188229	4637729	804453
2010	10539000	10080000	6506458	6446266	4696358	834443

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام 2002-2010

من خلال الجدول(2) السابق يلاحظ:

- ازداد حجم السكان الذكور بمقدار(1776000) وفق معدل نمو وقدره 2.07% خلال الفترة المدروسة، وترافق بازدياد عدد الذكور في سن العمل بمقدار (1149844) وفق معدل نمو وقدره 2.18%.
- ازداد حجم السكان الإناث بمقدار(1713000) بمعدل نمو خلال الفترة المدروسة وقدره2.09%، بينما كانت الزيادة في حجم الإناث في سن العمل بمقدار(1404797) وبمعدل نمو أعلى من معدل نمو الذكور في سن العمل لنفس الفترة فقد بلغ 2.77%.
- ازدادت قوة العمل الإجمالية خلال فترة الدراسة 2002- 2010،بزيادة قدرها(71236) نسمة. حيث توزّعت بين ازدياد قوة عمل الذكور بمقدار(407173)، وتناقص القوة العاملة المؤنثة بمقدار (335937). فظهر ذلك من خلال معدل نمو قوة عمل الذكور بمعدل 1.01%، مقابل معدل نمو سالب للقوة العمالة المؤنثة وقدره 3.7%، فتغير الحجم الإجمالي للقوة العاملة متخذاً سلوكاً متبايناً خلال سنوات الدراسة بين زيادة ونقصان.

ووفقاًلما سبق يمكن تقديم تحليل للمشاركة في النشاط الاقتصادي حسب النوع الاجتماعي،وإظهار مدى تأثير نمو قوة العمل للذكور والإناث في سوق العمل،والمقارنة بينهما من خلال حساب مقدار الفجوة الجندرية للمساهمة في النشاط الاقتصادي. حيث يقدم الجدول(3) التالي بيانات ذلك كما يلي:

الجدول(3):الفجوتين الجندرية للمشاركة في قوة العمل حسب النوع الاجتماعي 2002-2010:

العام	معدل المشاركة الخام في قوة العمل للذكور	معدل المشاركة في قوة العمل الخام للإناث	معدل المشاركة المنقح للذكور	معدل المشاركة المنقح للإناث	الفجوة الجندرية لمعدل المشاركة الخام	الفجوة الجندرية لمعدل المشاركة المنقح
2002	48.95	14	80.07	23.22	34.96	56.86
2003	45.02	11.4	77.2	19.14	34.33	59.02
2004	45.02	9.2	74.72	15.16	35.85	59.56

58.28	37.4	14.49	72.77	8.8	46.23	2005
59.18	37.66	14.93	74.11	9	46.69	2006
59.62	37.44	14.41	74.03	9	46.48	2007
57.35	36.12	14.71	72.07	9.2	45.36	2008
58.73	36.91	13	71.73	8.2	45.08	2009
61.16	37.5	12.94	72.18	8.3	44.56	2010

المصدر: الباحثة بناء على مسوح قوة العمل 2002-2010.

من خلال الجدول السابق، ووفقاً لمعدلي المشاركة في النشاط الاقتصادي، الخام والمنقح، تحددت الفجوة الجندرية،إذ فاق معدل مشاركة الذكور (الخام والمنقح) نظيره للإناث، يلاحظ ما يلي:

- بلغ متوسط معدل المشاركة المنقح للذكور 75% مقابل متوسط معدل مشاركة للقوة العاملة المؤنثة وقدره 16.2%، أي أن معدل المشاركة المنقح للذكور يفوق معدل المشاركة للإناث بخمس مرات تقريباً. وذلك على الرغم من أن معدل نمو الإناث في سن العمل 2.83% يفوق معدل نمو الذكور في سن العمل 2.25%، وهذا ما يظهر محدودية دور القوى العاملة المؤنثة في سوق العمل رغم المعدل المرتفع لنمو الإناث في سن العمل .
- يلاحظ أن معدل المشاركة في قوة العمل المنقح للذكور انخفض خلال الفترة المدروسة من 80.07% عام 2002 حتى بلغ 72.18% عام 2010، لكن ذلك ترافق بانخفاض كبير جداً في معدل مشاركة القوة العاملة المؤنثة في سوق العمل، من 23.22% عام 2002 حتى وصل إلى 12.94% عام 2010، الذي كان منخفضا أساساً. ويعود ذلك لمعدل نمو القوة العاملة المؤنثة السلبي مقابل نمو قوة عمل الذكور بمعدل أقل من معدل نمو الذكور في سن العمل.
- تظهر الفجوة الجندرية لمعدل المشاركة في قوة العمل لصالح الذكور (وذلك بطرح معدل مشاركة الإناث من معدل مشاركة الذكور) بشكل واضح لكل من معدليّ المشاركة الخام والمنقح. ويعود ذك إلى أن قوة العمل للذكور كانت أكبر من القوة العاملة المؤنثة في أعوام الدراسة. فمن خلال الجدول (2) يلاحظ أن قوة عمل الذكور ازدادت من(4289185) عام 2002 إلى (4696358) عام 2010. بينما تناقصت القوة العاملة المؤنثة لنفس الفترة من (1170380)عام 2002إلى (834443) عام 2010.

إن ما سبق يظهر انخفاضاً واضحاً في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي، مما يقدم مؤشراً على ضعف سوق العمل في الاستفادة من الرأس المال البشري الموجود. وهذا ما يدفع لتحليل مكوني القوى العاملة (مشتغلين ومتعطلين)،لتحديد اتجاه القوى العاملة وفقاً للمستوى التعليمي الجامعيفأكثر، للوصول إلى التحقق من فرضيات البحث.

5. واقع القوة العاملة في سورية وفق مستوى التعليم العالي:

يتطلب تحديد واقع العمالة في سورية وفق المستوى التعليم، دراسة كل من المتعطلين والمشتغلين وذلك كما يلي:

1.5 البطالة في سورية وفق مستوى التعليم العالي:

إن تحديد حجم البطالة في السوق السورية وفق مستوى التعليم العالي من شأنه أن يعطي صورة للقوة العاملة وفق هذا المستوى، كجزء مكمل للمشتغلين. ويقدم الجدول (4) توضيحاً لواقع البطالة في سوق العمل السورية كما يلي:

الجدول(4): واقع المتعطلين(الجامعيين فأكثر) في سوق العمل السورية2002-2010:

العام	إجمالي المتعطلين عن العمل	إجمالي المتعطلين الجامعيين فأكثر	إجمالي المتعطلين الذكور (1)	المتعطلون الذكور الجامعين فأكثر(2)	نسبة (2)إلى(1) %	المتعطلات (3)	المتعطلات الجامعيات فأكثر(4)	نسبة (4) إلى (3) %
2002	637805	20023	355797	9272	2.61	282008	10741	3.81
2003	550700	18971	335054	7746	2.31	215646	11225	5.21
2004	608278	16061	432049	8200	1.90	176228	7861	4.46
2005	412862	22089	254845	9186	3.60	158018	12903	8.17
2006	432240	25974	235698	11841	5.02	196542	14133	7.19
2007	454801	27942	237337	13840	5.83	217464	14103	6.49
2008	594497	29029	379892	11642	3.06	214604	17387	8.10
2009	442953	34242	263676	13662	5.18	179277	20579	11.48
2010	476341	46542	292776	19957	6.82	183565	26585	14.48

المصدر: مسوح قوة العمل، النسب حسبت من قبل الباحثة

من خلال الجدول السابق يلاحظ ما يلي:

- انخفض حجم المتعطلين عن العمل خلال الفترة المدروسة بمقدار(161464) وفق معدل نمو سلبي وقدره (3.19-)%.
- توزع الانخفاض في الحجم الإجمالي للمتعطلين بين الذكور بمقدار(63021) وفق معدل نمو سلبي وقدره (2.14)%، وانخفاض في بطالة الإناث وقدره(98443) وفق معدل نمو سلبي وقدره 4.66%.
- ازداد عدد المتعطلين الإجمالي حسب مستوى التعليم الجامعي فأكثربمقدار (26529) بمعدل نمو وقدره 8.9%،ومعدل نمو وقدره 10.9% للإناث وفق زيادة مقدارها (15844)، ومعدل نمو المتعطلين الذكور 9.8%، وبزيادة وقدرها(26529).
- ازدادت نسبة المتعطلين الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المتعطلين الذكور نتيجة لما سبق من 2.61% عام 2002 إلى 6.82% عام 2010. وكذلك الأمر بالنسبة للعاطلات الإناث فقد ازدادت نسبة الجامعيات منهن إلى إجمالي المتعطلات من 3.8% عام 2002 إلى 14.5% عام 2010.

2.5 واقع المشتغلين في سورية وفق مستوى التعليم العالي:

إن تحديد حجم المشتغلين وفقاً للذكور والإناث من شأنه أن يساهم في تحليل أدقّ للطلب على العمالة، لاسيما بوجود فجوة كبيرة بين حجمي قوة العمل ذكوراً وإناثاً من جهة، ومن جهة ثانية وجود تميز ضدّ المرأة من خلال التميز الجندري، لاسيما في طلب العمالة على بعض المهن. ويقدم الجدول (5) حجم المشتغلين وفقاً للنوع الاجتماعي.

الجدول(5): التوزيع النسبي للمشتغلين حسب النوع الاجتماعي2002-2010:

العام	إجمالي المشتغلين	المشتغلات الإناث	نسبة المشتغلات إلى إجمالي المشتغلين	المشتغلين الذكور	نسبة المشتغلين الذكور إلى إجمالي المشتغلين
2002	4821757	888373	18.42	3933385	81.58
2003	4474490	762605	17.04	3712667	82.96
2004	4339286	629502	14.88	3709784	85.49
2005	4693497	630373	13.43	4063122	86.57
2006	4929696	630239	12.97	4229710	87.03
2007	4945686	629609	15.09	4316077	87.27
2008	4956230	672405	13.88	4174846	86.13
2009	4999060	625177	12.51	4373884	87.49
2010	5054456	650876	12.88	4403579	87.12

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام المذكورة، النسب: الباحثة.

من خلال الجدول (5) يلاحظما يلي:

- ازداد إجمالي عدد المشتغلين خلال الفترة المدروسة بمقدار (232699) وذلك وفق معدل نمو وقدره 0.53%. مترافقاً بانخفاض في عدد المشتغلات، فقد انخفض من (888373) عام 2002 إلى (650876) عام 2010. وذلك بمقدار (237497) مشتغلة، وفق معدل نمو سالب وقدره 3.4%. مما أدى إلى انخفاض نسبة المشتغلات من إجمالي المشتغلين من 18.4% عام 2002 إلى 12.9% عام 2010.
- ازداد عدد المشتغلين الذكور وذلك بمقدار زيادة وقدره (470194) وفق معدل نمو وقدره 1.16%، فقد ازداد عددهم من(3933385) عام 2002 إلى (4403579) عام 2010. مما أدى إلى ارتفاع نسبة المشتغلين الذكور إلى إجمالي المشتغلين من 81.6% عام 2002 إلى 87.3% عام 2010. وذلك لأنّ معدل نمو إجمالي المشتغلين 0.52% أقل من معدل نمو المشتغلين الذكور البالغ 1.3% من جهة، وأعلى من معدل نمو المشتغلات المتناقص 3.4% من جهة ثانية.

وبنظرة شاملة إلى معدلات نمو كل من إجمالي السكان في سن العمل الذي بلغ 2.5% للفترة المدروسة ومعدل نمو إجمالي قوة العمل الذي كان 0.14% ومقارنتهما مع معدل نمو إجمالي المشتغلين 0.52%، يمكن استنتاج وجود تباطؤ في نمو العمالة بشكل عام، ويمكن القول أن نمو العمالة كان لصالح الذكور مقارنة بالإناث.

أي أنّ ما سبق يقدم مؤشراً على تراجع معدلات التشغيل بالنسبة للإناث خلال فترة الدراسة، وهذا ما يشير إلى ضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل، وذلك يعكس ضعف قدرة الاقتصاد الوطني على رفع مساهمة الإناث في النشاط الاقتصادي.

وبما أن التعليم العالي يعدّ مؤثراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن ازدياد المستوى التعليمي في بلد ما يعد مؤشراً على تقدمه وتطوره،إلاّ أن ذلك قد يصطدم على أرض الواقع مع عدم الاستفادة من تطور العمالة في سوق العمل.

فالعمالة ذات مستوى تعليم عالٍ قد تشكل عبئاً على سوق العمل في حال عدم تفعيله بشكل يلاءم التطور الموجود فعلاً في مجال التعليم. حيث يرى بعض الباحثين أن التوسع التعليمي في الدول النامية وخاصة في الدراسات الجامعية والعليا قد أدى إلى وجود فائض في الخريجين عن حاجة سوق العمل، وإلى وقوع قسم كبير منهم في البطالة المقنَّعة عند توظيف أعداد منهم أكثر من الحاجة أو البطالة الظاهرة عند عدم استيعابهم في القطاعات الاقتصادية والإدارية. ومع هذا فإن دور التعليم في إعداد القوى العاملة لا يمكن أن يتقلص، بل لا بد من بذل جهود مكثفة لتطوير تخطيط التعليم وأنظمته وأنظمة التدريب لتغدو أكثر كفاية في تحقيق مهمتها في إعداد الأطر المؤهلة لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني.

وبالتالي لابدّ من تحديد حجم المشتغلين حسب النوع الاجتماعي وفق مستوى التعليم العالي،وذلك وفقاً للجدول(6) التالي:

الجدول(6): توزع المشتغلين الجامعين فأكثر حسب النوع الاجتماعي:

العام	إجمالي المشتغلين جامعيين فأكثر(1)	المشتغلون الجامعيون فأكثر ذكور(2)	المشتغلون الجامعيون فأكثر إناث (3)	نسبة (2) إلى(1)	نسبة (3) إلى (1)
2002	297451	223291	74161	6.01	9.72
2003	308300	228008	80292	6.18	12.46
2004	320332	239818	80513	5.90	12.77
2005	352498	261515	90983	6.19	14.46
2006	381140	274344	106796	6.00	13.14
2007	400010	277434	122576	6.65	18.24
2008	423914	295293	128621	6.75	20.57
2009	425076	293024	132052	6.65	20.29
2010	511241	352978	158263	8.15	25.71

المصدر: مسوح قوة العمل للأعوام 2002-2010،النسب حسبت من قبل الباحثة وفق الجدول(5).

من خلال الجدول (6) يلاحظ ما يلي:

- ازداد عدد إجمالي المشتغلين الجامعيين بمقدار(231790)، حيث كان عددهم(297451)عام 2002، وبلغ (511241)عام 2010، وذلك وفق معدل نمو وقدره6.2% خلال سنوات الدراسة. وبمقارنته بمعدل نمو إجمالي المشتغلين الذي كان 0.52%، يمكن استنتاج أن هناك توجه إلى توظيف العمالة الجامعية.
- توزع نمو إجمالي عمالة الجامعيين بين الذكور والإناث، فقد بلغت الزيادة المطلقة في نصيب الذكور المشتغلين الجامعيين(129687)،وبمعدل نمو وقدره 5.2%خلال فترة الدراسة. فقد كان معدل نمو عمالة الجامعيين يفوق معدل نمو عمالة الذكور بشكل واضح.
- بلغت زيادة عمالة الجامعيات (84102) وذلك بمعدل نمو كبير وقدره 8.7% رغم معدل النمو السلبي لإجمالي عمالة الإناث. مما أدى إلى زيادة كبيرة في نسبة الجامعيات إلى إجمالي المشتغلات.

ومن خلال مقارنة نسبة عمالة الجامعيين الذكور إلى إجمالي المشتغلين الذكور، ونسبة عمالة الإناث الجامعيات إلى إجمالي المشتغلات الإناث، يلاحظ التطور الكبير لصالح الإناث رغم الانخفاض في أعدادهن المطلقة كمشتغلات، وذلك وفقاً للجدول (6) السابق كما يلي:

- ازدادت نسبة المشتغلين من الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المشتغلين الذكور من 6.01% عام 2002 إلى 8.15% عام 2010.
- ازدادت نسبة المشتغلات الجامعيات فأكثر إلى إجمالي المشتغلات الجامعيات من 9.72% عام 2002 إلى 25.71% عام 2010.

أوضح التحليل السابق الذي بيّن الارتفاع الكبير في نسبة المشتغلات الجامعيات فأكثر إلى إجمالي المشتغلات، بالإضافة لوجود فجوة جندرية لصالح الذكور في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي.

7. التحقق من فرضيات البحث:

بالرغم من العلاقة الوثيقة بين التعليم والتنمية، إلاّ أنه ليس كل تعليم موات بالضرورة للتنمية، فقد يلتهم التعليم موارد من الأجدر أن تصرف في أوجه أخرى أكثر جدوى. فقد يساء توزيع الموارد داخله أو قد تستخدم بكفاءة متدنية، كما قد يسيء التعليم إلى قدرات الأفراد بإيجاد مهن غير ضرورية، مما يقود إلى بطالة المتعلمين وبالتالي إلى هجرة الأدمغة [14]. وهذا ما دفع للتحقق من فرضيات البحث،بدراسة العلاقة بين مستوى التعليم الجامعي فأكثر ذكوراً وإناثاً (ممثلاً بنسبة الذكور الجامعين فأكثر إلى إجمالي المشتغلين الذكور، وبنسبة الإناث الجامعيات فأكثر إلى إجمالي المشتغلات)، ومعدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لكل منهما،وذلك وفقاً للبيانات التي وردت في الجدولين (3) و(6) فكانت الفرضيات كمايلي:

1.7 الفرضية الأولى:

يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للإناث على المعدل الإجمالي لمشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

للتحقق من ذلك تم إجراء انحدار خطي للعلاقة بين معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي المنقح (الجدول3)، ونسبتهن كجامعيات إلى إجمالي المشتغلات (الجدول6)، فحصلنا على النموذج المقدر التالي:

$$\mathbf{FLFPR = 23.536 - 0.477\ FLFER} + \varepsilon$$

حيث ε= الخطأ العشوائي الناجم عن تقدير معادلة النموذج

FLFPR= معدل مشاركة الإناث في قوة العمل

FLFER = نسبة الإناث الجامعيات فأكثر (المشتغلات) إلى إجمالي المشتغلات

ولاختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر تم استخدام جدول تحليل التباين أحادي الاتجاه (الجدول7) وفق الفرضيتين التاليتين:

$H_0 : b_1 = 0$

$H_1 : b_1 \neq 0$

فحصلنا على النتائج التالية:

الجدول(7): اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

مصدر التباين		مجموع مربعات الخطأ	df درجات لحرية	متوسط المربعات	Fمؤشراختبار فيشر	.Sigقيمةالاحتمال
1	الانحدار(مفسر)	47.201	1	47.29	8.053	0.025
	البواقي(غير مفسر)	41.029	7	5.8.801		
	التباين الإجمالي	88.23	8			

المصدر: الباحثة باستخدام برنامج SPSS v.19

تعني فرضية العدم أن النموذج المقدر خطي وملائم لتوفيق البيانات، بينما الفرضية البديلة تشير إلى عدم معنوية النموذج بشكله الحالي. ومن خلال الجدول 7، يلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبارF، تساوي إلى 0.025 وهي أكبر من مستوى الدلالة المستخدم (0.05) يمكن اعتبار النموذج معنوي بشكل إجمالي.

الجدول(8): اختبار معنوية المعلمات المقدرة للنموذج:

المتغيرات المدخلة في النموذج		المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	t	الاحتمال .Sig
		B	الخطأ المعياري	Beta		
1	الثابت	23.536	2.850	-	8.257	0.000
	FLFER	-0.474	0.167	-0.731	-2.838	0.025

المصدر: الباحثة باستخدام برنامج SPSS v.19 .

أما عن اختبار معنوية معالم الانحدار يظهر الجدول(8) أن معلمتي الانحدار مختلفتان معنوياً عن الصفر ضمن مستوى دلالة 5%، وبالتالي فإن متغير نسبة الإناث الجامعيات فأكثر(المشتغلات)، يساهم بتفسير التقلبات في معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي..

ومن خلال الجدول التالي يمكن تقديم معلومات نموذج الانحدار الخطي البسيط المقدر وذلك كما يلي:

الجدول(9): القدرة التفسيرية للنموذج:

النموذج	معامل الارتباط البسيطR	معامل التحديد R Square	الخطأ المعياري للتقدير
1	-0.731	0.535	2.4102

المصدر: الباحثة باستخدام SPSS v.19.

وبالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج المستخدم ، فإننا نلاحظ من خلال الجدول(9) أن قيمة معامل التحديد تساوي إلى 0.53% وبالتالي فإن 53% من التقلبات في معدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي يمكن تفسيره من خلال متغير نسبة الإناث الجامعيات فأكثر (المشتغلات) ، والباقي يتعلق بمتغيرات أخرى

ويشير معامل الارتباط البسيط0.73- =R إلى علاقة ارتباط عكسية بين متغير نسبة الإناث الجامعيات فأكثر (المشتغلات) ومعدل مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي.

إنّ العلاقة العكسية بين المتغيّرين تعطي دلالة على الخلل الكبير في سوق العمل بالنسبة للإناث فالعمالة المتعلمة تعليماً عالياً تزداد على الرغم من انخفاض حجم المشتغلات الإجمالي. وهذا ما يدل على التطور الاجتماعي للإناث ويُظهر سعي المرأة إلى تمكين نفسها تعليمياً وبشكل مستمر للحصول على فرص وظيفية أفضل، ودخول الدورة الاقتصادية. ولكنه في ذات الوقت مؤشر سلبي على عدم الاستفادة من ذلك التطور الحاصل في نوعية العمالة المؤنثة في رفع مساهمة الإناث ككل في النشاط الاقتصادي، مما قد يؤدي مع الزمن إلى تحوله إلى عبء على عملية التنمية الاقتصادية.

إن النتائج التي حصلنا عليها تقتضي التحقق من الشروط المتعلقة بطريقة التقدير المستخدمة، أي بطريقة المربعات الصغرى. ومن هذه الشروط نذكر:

1. شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:

إن تحقيق هذا الشرط يتطلب أن تتبع الأخطاء التوزيع الطبيعي وذلك لكي يتم تطبيق الاختبارات الإحصائية على معاملات النموذج الخطي وخاصة اختبارات ثبات المعاملات الخطية.

وبتطبيق اختبار (كولماغروف– سميرنوف) على البواقي المعيارية تبعاً للفرضيتين التاليتين:

H_0: لا يختلف توزيع الأخطاء عن التوزيع الطبيعي

H_1: توزيع الأخطاء مختلف عن التوزيع الطبيعي،

للتحقق من الفرض العدم، تمّ استخدام اختبار كولموغروف سميرنوف على الشّكل الآتي:

الجدول(10): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي المعيارية للنموذج

البواقي المعيارية	One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	
	sig	إحصائية الاختبار
	0.860	0.603

المصدر: الباحثة باستخدام برنامج SPSS v.19

إن قيمة الاحتمال تفوق مستوى الدلالة وفق اختبار (كولماغروف– سميرنوف) وبالتالي يقبل فرض العدم القائل بأن البواقي المعيارية تتبع التوزيع الطبيعي.

2. شرط عدم وجود ارتباط ذاتي:

يبين الشكل التالي نتائج الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي للبواقي كما يلي:

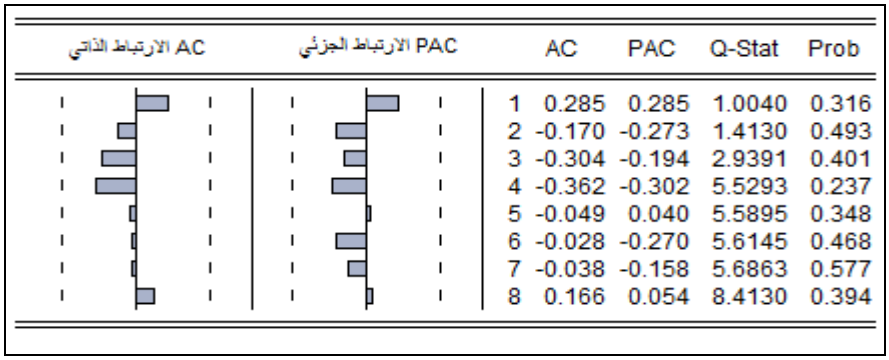

الشكل(1): الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي الانحدار

المصدر: مخرجات Eviews

حيث نلاحظ عدم وجود قيم كبيرة لتابعي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي، وأن معظم القيم تقع ضمن حدي الثقة. وها ما يؤكده اختبار Q ، الذي يشير إلى قبول فرضية عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود البواقي المقدرة.

2.7 الفرضية الثانية:

يؤثر مستوى التعليم الجامعي فأكثر للذكور على المعدل الإجمالي لمشاركتهم في النشاط الاقتصادي.

للتحقق من ذلك تم إجراء انحدار خطي للعلاقة بين معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي المنقح (الجدول3)، ونسبتهم كجامعيين إلى إجمالي المشتغلين (الجدول6)، فحصلنا على النموذج المقدر التالي:

$$\mathbf{MLFPR = 23.536 - 0.477\ MLFER} + \varepsilon$$

حيث ε= الخطأ العشوائي الناجم عن تقدير معادلة النموذج

MLFPR= معدل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي.

MLFER = نسبة الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المشتغلين الذكور

,وباختبار المعنوية الكلية للنموذج المقدر للتحقق وذلك باستخدام تحليل التباين أحادي الاتجاه للفرضيتين التاليتين:

$H_0 : b_1 = 0$

$H_1 : b_1 \neq 0$

كانت النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول(11): اختبار المعنوية الكلية للنموذج:

مصدر التباين		مجموع مربعات الخطأ	Dfدرجات لحرية	متوسط المربعات	Fمؤشراختبار فيشر	Sig.قيمةالاحتمال
1	الانحدار(مفسر)	16.136	1	16.136	2.552	0.154
	البواقي(غير مفسر)	44.262	7	6.323		
	التباين الإجمالي	60.398	8			

المصدر: الباحثة باستخدام برنامج SPSS v.19.

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة الاحتمالية لاختبار F مساوية 0.154 وهي أكبر من مستوى الدلالة المستخدم 0.05، فتم قبول الفرض العدم H_0 والنموذج غير معنوي

وهنا كان لا بد من البحث عن نموذج آخر:

وعند اختبار استقرارية (سكون) السلسلة لمتغير نسبة الذكور الجامعيين فأكثر (المشتغلين) MLFER وجدنا أن السلسلة غير مستقرة في مستواها وبالتالي لا يمكن استخدام الانحدار الخطي لهذه السلسلة.

وباستخدام اختبار(ADF) اختبار جذر الوحدة، وجدنا أن سلسلة الفرق الثاني للمتغير المذكور أصبحت مستقرة، وبالتالي تم إدخالها كمتغير تفسيري لنموذج الانحدار الخطي فحصلنا على النموذج التالي:

$$\mathbf{MLFPR} = a_0 + b_1 \times \Delta\mathbf{MLFER}(2) + \varepsilon$$

وعند التقدير للمعلمات تبيّن أنّ: المعلمات المقدرة مختلفة معنويا عن الصفر(الجدول12)

الجدول(12): نتائج المعلمات المقدرة بعد تبطيء المتغير المستقل

المتغيّر Variable	Coefficient المعلمة المقدّرة	Std. Error الخطأ المعياري	z-Statistic إحصائيّة	Prob. احتمال الدلالة
ΔMLFER(2)	−2.311326	1.214855	−1.902553	0.04
C	87.50982	7.589875	11.52981	0.0000

المصدر: نتائج برنامج Eviews

وقد كان النموذج المقترح:

$$\mathbf{MLFPR = 87.5098 - 2.31132 \times \Delta MLFER}(2) + \varepsilon$$

نجد أنّ العلاقة عكسيّة بين نسبة الذكور ومعدّل مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي وهذا يعطينا على وجود علاقة عكسية، أي أنه مع ازدياد نسبة المستوى التعليم الجامعي فأكثر للمشتغلين الذكور تنخفض نسبة مساهمتهم الإجمالية في النشاط الاقتصادي.

وبما أنه لا يمكن توقف عملية التعليم والسعي إلى تطويره (ذكورا وإناثاً)، فإن خللاً واضحاً يظهر في سوق العمل وفقاً لهذه الدراسة، وبالتالي فإن التنمية في مجال التعليم وحدها لاتكفي للنهوض بالتمنية الاقتصادية ، لذلك لابدّ من تحقيق معدلات نمو اقتصادي في قطاعات تستوعب هذا النمو في المستوى التعليمي.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1. انخفاض المشاركة الإجمالية في النشاط الاقتصادي خلال سنوات البحث، وذلك لكل من الذكور والإناث.
2. على الرغم من الانخفاض في حجم البطالة الإجمالي، إلا أن بطالة كل من الإناث والذكور وفق المستوى التعليمي الجامعي فأكثر كانتا متزايدتين بالنسبة إلى إجمالي بطالة كل منهما.
3. يعبر نمو عمالة المشتغلين وفق الذكور والإناث أصحاب المستوى التعليمي الجامعي فأكثر على التطور المستمر في عملية رفع مستوى مدخلات سوق العمل. مما يقدم مؤشراً على السياسات المتبعة في الدولة لزيادة نسبة التعليم الجامعي.
4. على الرغم من زيادة نسبة إجمالي المشتغلين حسب المستوى التعليمي جامعي فأكثر إلى إجمالي المشتغلين، ورغم الأهمية الايجابية لذلك في كونه يؤثر إيجابا على الإنتاجية والاستثمار والادخار وتحسين تكافؤ الفرص، فإن العلاقة العكسية بين كل من الذكور والإناث وفق مستوى التعليم الجامعي فأكثر، تشير إلى عدم ملائمة التعليم الجامعي فأكثر لتطوير دور القوى العاملة لمساهمة أكبر في النشاط الاقتصادي.
5. إن التعليم العالي فأكثر لم يساهم بتعزيز دور مساهمة العمالة في النشاط الاقتصادي، رغم ارتفاع حجم المشتغلات الجامعيات فأكثر بالنسبة إلى إجمالي المشتغلات، وارتفاع نسبة المشتغلين الذكور الجامعيين فأكثر إلى إجمالي المشتغلين، وبالتالي فإن ذلك لم يسهم في إظهار تأثير ارتفاع المستوى التعليمي على التنمية.

التوصيات:

1. إيجاد سياسات تشغيل تساهم في تفعيل دور قوة العمل ذات التعليم العالي في تعزيز دور العمالة في النشاط الاقتصادي.
2. العمل على استخدام مخرجات التعليم العالي بفعالية، وذلك لرفع مساهمة مخزون المجتمع من رأس المال البشري الجامعي فأكثر.

3. إن التعليم العالي من شأنه أن يزيد من إنتاجية الاقتصاد الوطني من خلال إدخال عنصر العمل كمدخلات في العملية الإنتاجية، مما يساهم في رفع مستويات التشغيل على المدى البعيد، فمن خلال الدراسة تبين أن هناك حاجة لتطوير العمالة لتساهم في النشاط الاقتصادي.

4. وضع سياسات تشغيل قادرة على زيادة الاستفادة من العمالة الجامعية لتزيد مساهمتها في النشاط الاقتصادي، لاسيما أن الاتجاه العام للتعليم آخذ في التطور.

5. يمكن الانطلاق من هذه الدراسة لتحديد مستويات التعليم الأخرى وأثرها على المشاركة في النشاط الاقتصادي، وذلك ما يحقق الوصول إلى فهم واقع اقتصاديات التعليم في سورية.

المراجع:

[1] عفيفي، محمد؛ سلطان، محمود. *القيمة الاقتصادية للتربية*. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2002، 113

[2] صباح، غربي.*الاستثمار في التعليم ونظرياته*. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، العدد(2–3)،2008. 81–118

[3] النوري، عبد الغني. *اتجاهات جديدة في اقتصاديات التعليم في البلاد العربية*. دار الثقافة، الدوحة، 1988، 202.

[4] قويدر، بوطالب؛ ادريوش، دحماني. *فعالية نظام التعليم والتكوين في الجزائر وانعكاساته على معدلات البطالة*. المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، مصر، منشورات المعهد العربي للتخطيط. 2008

[5] BRUMMET, Q. *The effect of gender inequality on growth: a cross-country empirical study*.The Park Place Economist U.S.A Vol. 16, 2008, 13-22

[6] BARRO, R. J; LEE. J.W. *Sources of economic growth*. Carnegie- Rochester Conference Series on Public Policy Vol. 40,1994,1-46

[7]Barro, R. J., &Lee, J. W. *International data on educational attainment: updates and implications*. Oxford Economic Papers, 53(3),2001, 541-563, 545.

[8]KNOWLES,S; LORGELLY, K; OWEN,P.*Are educational gaps a break on economic development ?some cross- country Empirical evidence*. Oxford economic paper 54, 2002,118-149, 142.

[9] Brummet, Q. op, cit. 15

[10] DOLLAR. D; GATTI, R. *Gender Inequality, Income,and Growth: Are Good Times Good for Women?. Working Paper Series*.The World Bank, Development Research Group, No.1. 1999, 21.

[11] Key Indicators of Labour Market (KILM), Chapter 2, kilm1 manuscript,*LabourParticipationRate*. 7th Edition, ILO, Geneva, 2011. cited on January-2014, www.ILO.org/kilm

[12]TOSSI, M.*A behavioral model for projecting the labour force participation rate.* Monthly labour review USA, May 2011, 27.

[13] مريان، نادر؛ السلامات، ممدوح؛ رداد، خميس.*دليل مؤشرات سوق العمل*، المركز الوطني لإدارة الموارد البشرية، الأردن، 2006، 10.

[14]وديع، عدنان. *اقتصاديات التعليم*. سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت، السنة 6، العدد68، كانون الأول 2007، 3.